

السلطات السعودية تستخدم مكافحة التطرف لتكريس قمع الحريات



أبرزت أوساط حقوقية اتخاذ السلطات السعودية مكافحة التطرف ذريعة لتكريس قمع الحريات والتمييز على نشطاء الرأي ومن ذلك حذف آلاف القنوات عبر تطبيق "تلجرام" للمراسلة المشفرة.

وقد طالبت منظمة سكاي لاين الدولية لحقوق الإنسان مؤسس تطبيق "تلجرام"، الملياردير الروسي والحاصل على الجنسية الإماراتية مؤخرًا "با فيل دوروف"، بصورة نشر توضيح كامل حول إعلان أحد المراكز المتخصصة بـ "مكافحة التطرف" بتعاونه المشترك مع تطبيق "تلجرام" وإزالة 15 مليون محتوى إلى جانب إغلاق 6824 قناة في عام 2022 يدعى التطرف ونشر خطاب الكراهية.

وقالت المنظمة في بيان إنها تابعت عن كثب ما أعلنه المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) والذي يتخذ من الرياض مقرًا له، عن نجاح فريق العمل المشترك بينه وبين (تلجرام) خلال الربع الأخير من عام 2022 وتمكنه من إزالة 8.494.035 "محتوى متطرف" يعود لثلاثة تنظيمات هي "القاعدة - داعش - هيئة تحرير الشام"، والتي زعم المركز بأن ذلك المحتوى تم بثه عبر 3.616 قناة وفقًا لبيانه.

وذكر المركز في بيانه بأنه "ومنذ بدء التعاون المشترك بين المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف (اعتدال) ومنصة (تلigrام) في 21 فبراير حتى نهاية ديسمبر 2022م فقد تم إزالة 15.021.951 محتوى متطرف، و6.824 قناة متطرفة، توزعت على ثلاث تنظيمات إرهابية" دون تحديد الآلية المتبعة في إزالة تلك القنوات والحسابات.

ولفتت "سكاي لاين" إلى أن العدد الكبير للمحتوى والقنوات التي تم إزالتها يثير تساؤلات عديدة حول الآلية المتبعة وأساس القانوني الذي استند عليه التطبيق في حذف تلك القنوات والمحتوى لا سيما وأن الإعلان عن تلك الأرقام جاء من جانب واحد "المركز العالمي لمكافحة التطرف" دون توضيح من قبل تطبيق "تلigrام".

وأبرزت المنظمة أن هذه الخطوة تثير شكوكها لا سيما وأن عملية الإزالة جاءت بعد فترة وجيزة من حصول مؤسس تطبيق "تلigrام" على الجنسية الإماراتية، والتي يُعرف عنها بملحقتها المستمرة للنشطاء والمعارضين بدعوى التطرف.

إلى جانب كون المركز الذي أعلن عن تعاونه مع التطبيق يتخد من السعودية التي تتصدر قائمة الدول الأعلى ملاحقة وانتهاكًا للمعارضين والنشطاء بدعوى إنشاء جماعات متطرفة مقرًا لها.

وبينت "سكاي لاين" أن أي قرار يتعلق بإزالة قنوات أو حذف محتوى يجب أن يتم الإعلان عنه بشكل رسمي من قبل إدارة التطبيق مع ذكر الأسانيد القانونية والواقعية التي دفعتها لذلك الأمر ونشره عبر تقارير محايدة لضمان قانونية ذلك الإجراء.

وشددت المنظمة على أن قلقها من إعلان حذف المحتوى وإزالة ملايين القنوات عبر تطبيق "تلigrام" في ظل المعطيات السابقة ربما قد ص